العلم من مقولة الكيف عند المحققين ومن مقولة الانفعال
والاضافة عند غيرهم وهذا الاختلاف انما نشا من انه في حال
العلم بالشي يحصل ثلاثة اشيا احدها الصورة القايمة بالنفس بمعني او
وهي الكيفية ثانيها قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها اضافة
خاصة حاصلة بين النفس وذلك الامر المعلوم فاختلفوا في ان العلم
أي أمر من تلك الامور والمتكلمون لما نفوا الوجود الذهني وقيام
الصورة بالنفس يلزمهم ان يقولوا العلم عبارة عن الاضافة المذكورة
اذ لا يحصل عندهم من مقولة الكيف وهو الصورة لان العلم يوصف بالمطابقة
وعدمها والصورة تتصف بهما واما الانفعال فلا وجه لا تصافه
بالمطابقة وعدمها اه وقال الخسرو في حواشي التلويح التحقيق ان
المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو
المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء
وهو الملكة وقد اطلق العلم علي كل منها اما حقيقة عرفية او اصطلاحية
او مجاز مشهور فاذا ذكر بلا توصف للمتعلق جاز ارادة كل من الثلاثة
بحسب المقام واما اذا قرن بذكر المتعلق تعين الاول اه وقال السيد
في حواشي الشمسية انما يصح جعل الادراك انفعالا اذا فسرناه بانتقاش
النفس بالصورة الحاصلة من الشي اما اذا فسرناه بالصورة الحاصلة
في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون انفعالا ايضا اي كما لا
يكون فعلا اه وضع لفظ الوضع يطلق بالاشتراك اصطلاحا علي
كون الشي مشارا اليه والنقطة بهذا المعنى ذات وضع بخلاف الوحدة
وعلي ما يعرض للكم المتصل وهو كونه بحيث يمكن ان يعرض له اجزا متصلة

علي

من الامور الثلاثة الا الاضافة وانما اختار المحققون ان العلم

مقولة الوضع

قوله عروض هيئة في عبارة شرح المقاصد وهو يعني الوضع هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة اجزائه بعضها الى البعض بحيث تتخالف الاجزا لاجلها بالقياس الى الجهات في الموازاة والانحراف ونسبة اجزائه الى اشيا غير ذلك الجسم خارجة عنه او داخلة فيه كالقيام فانه هيئة للانسان بحسب انتصابه وهو نسبة فيما بين اجزائه وبحسب كون راسه من فوق ورجله من تحت ولهذا يصير الانتكاس وضعا اخر فالمحيط علي الاطلاق يكون له الوضع بحسب الامور الداخلة فقط والمحاط علي الاطلاق بالعكس وما هو محيط ومحاط فله الاعتباران وحصول الوضع للجسم قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكل منهما قد يكون بالطبع كقيام الانسان ولا بالطبع كانتكاسه ويجري فيه التضاد فان القيام والانتكاس وجوديان ...

علي الثبات ويشار الي كل واحد منها فيقال اين هو من الاجزا وهو جزء
من الوضع الذي هو من المقولات المرتسم بقوله عروض هيئة اي هيئة عارضة
للجسم فهو من اضافة الصفة لموصوفها قال بعضهم والفرق بين
الهيئة والعرض اعتباري فالعارض للشي يقال له عرض باعتبار عروضه
وهيئة باعتبار حصوله بنسبة اي بسبب نسبة اجزائه اي الاجزا
الجسم بعضها الي بعض بالقرب والبعد والمحاذاة وغيرها وبسبب نسبتها
لخارج فانت اي الي الامور الخارجية كوقوع بعضها نحو السماء
وبعضها نحو الارض وانما اعتبرت النسبة الثانية لئلا يلزم ان يكون
القيام بعينه الانتكاس لان القائم بعينه اذا انقلب لم تتغير النسبة
بين اجزايه مع ان وضعه قد تغير فيكون وضع الانتكاس وضع القيام
كذا افاده ابن سينا واعترضه بعض شارحي المواقف قائلا ان اراد
بتغير وضعه تغير جنس الوضع فممنوع وان اراد تغير نوعه فمسلم
لكن لا يلزم من هذا القيد هي ماهية انواعه ولهذا قال الامام
الرازي بحث نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب نسبة بعض اجزائه
الي بعض كالمثلث والمربع والمسدس ثم ذلك ينقسم الي ما لا يعتبر فيه الا ذلك كما في الاشكال والي ما يعتبر
فيه نسبة الاجزا الي الخارج ايضا كالقيام والانتكاس فانهما انما يعتبران
وضعين لان الراس في الاول محاذ للمحيط وفي الثاني بالعكس وبهذا
يظهر فساد قول من زعم ان النسبة الي الامر الخارج مشتركة بين جميع
انواع الوضع وتميز بعضها عن بعض انما هو بخصوصية احدي
النسبتين فان الاشكال من حيث انها اشكال لم يعتبر فيها نسبة الاجزا
الي الخارج اه وقال السيد في شرحه لابطال اللازم مما ذكر تم اشتراكهما اي

اعتبار هذا ...

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)